http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1340) السنة السادسة -السبت (11) تشرين الاول 2008

البطاقة الوقودية

مفتش عام وخطوط ساخنة لكن النفط والغاز ينتعشان في السوق السوداء

مجموعة من الاولاد لاتتجاوز اعمارهم العشرة اعوام واثني عشر عاما يطرقون ابواب المنازل في بعض محلات بغداد السكنية لشراء (البطاقة الوقودية)سعر الدفتر كاملا بحدود الاربعمئة الف دينار وسعر البطاقة الواحدة الشهرية يتراوح بين خمسة آلاف او عشرة آلاف دينار وهناك بعض المواطنين يبيعون البطاقة لانهم حسب ما يقولون لن يجدي نفعا اقتناؤها، ولكن لمن يبيعها هؤلاء الاولاد بعد شرائهاوليس فقط من يزاول هذه المهنة (الدوارة) وانما رجال تتراوح اعمارهم بين العشرين والثلاثين عاما ينتظرون الاولاد ليرشدوهم بعد ذلك على البائع لتسليم مبلغ (البطاقة الوقودية).

تحقيق/ ايناس طارق
تصوير: سعد الله الخالدي

باعة النفط والبطاقة

يقول محروس بائع نفط في منطقة البياع نحن لانضغط على المواطن لشراء البطاقة انما يتم ذلك برغبته صحيح نطرق الابواب ونسأل من يبيع، هناك بعض المواطنين يقول انا لا اذهب الى محطة توزيع الوقود او نكون في انتظار المجلس البلدي ليأتي لنا بالنفط، وطريقة شرائنا البطاقة تعتمد على اسلوب العرض والطلب أي بمعنى اوضح ان بعض العوائل تفضل شراء النفط بالسعر التجاري افضل من وقوفها ساعات بانتظار النفط الابيض ولا تعلم ان كانت سوف تحصل عليه اولا حتى اجل غير مسمى!. واضاف محروس غالبية العوائل التي تقوم ببيع البطاقة الوقودية تسكن في المحلات السكنية التي تتمتع بمستوى معيشي افضل من بعض المناطق الشعبية.

اصدار البطاقة الوقودية

وبالرغم من اصدار البطاقة الوقودية الخاصة بتجهيز المواطن بالمنتجات النفطية والغازية فان طوابير المواطنين مازالت تنتظر كل يوم امام محطات تعبئة الوقود من اجل حصولهم على مادة النفط وحسب ما مدرج ضمن البطاقة الوقودية لكل شهر خمسون لتر نفط ابيض ابتدأ توزيعها بحلول شهر آب ٢٠٠٨ وتم توزيع البطاقة الوقودية من قبل وكلاء المواد الغذائية (وكيل توزيع الحصة التموينية) لضمان وصولها للمواطن وفي حال عدم تسلم المواطن البطاقة الوقودية تبدأ رحلة المراجعة بين المراكز التموينية التابعة لمنطقة سكناه وتقديم طلب وشكوى وسبب عدم تسلمه وبعد قناعة الموظف او الموظفة بتدقيق جميع المستمسكات الرسمية يسلم البطاقة الوقودية.

وزارة التجارة والبطاقة

وفيما يخص دور وزارة التجارة في اصدار البطاقة الوقودية قال محمد حنون المتحدث الاعلامي لوزارة التجارة : ان دور وزارة التجارة كان التنسيق مع وزارة النفط ومجلس محافظة بغداد في تسليم وكلاء المواد الغذائية البطاقات الوقودية وتسليمها الى المواطن، وفي حالة تقديم شكاوى من قبل اي مواطن يوضح فيها عدم تسلمه البطاقة الوقودية ،فان الاجراءات القانونية سوف تتخذ بحقه و يعاقب الوكيل المقصر واذا تأكدت وزارة التجارة ان عددا غير قليل من البطاقات مفقودة لدى نفس الوكيل يحاسب قانونيا وتسحب الوكالة الغذائية منه، وإن دور وزارة التجارة لن يتعدى اكثر من ذلك حتى لو كانت العائلة موجودة داخل العراق او خارجه لان اسمها موجود ضمن سجلات وزارة التجارة الخاصة ببطاقة الحصة التموينية .

من المسؤول عن فقدانها؟

يقول الدكتور عبد النبي خزعل استاذ في كلية الاعلام وواحد من المواطنين لم يتسلم الى هذا الوقت البطاقة الوقودية والسبب ان وكيلة الغذائية في مركز تموين رقم ٢١هور رجب (حي اور) تؤكد انها لم تتسلم البطاقات الوقودية الخاصة بهم من وزارة التجارة وقد مضى على توزيع مادة النفط الابيض ما يقارب ثلاثة الى اربعة اشهر وقدمت عدة طلبات وشكاوى الى وزارة التجارة ومازال الحال كما هو عليه وللعلم فقط ان عدد البطاقات المفقودة يتجاوز الثلاثمائة بطاقة!.

محطات الوقود.. والمواطنون

محطة تعبئة منطقة العلاوي ومنذ الساعة السادسة صباحا نجد اطفالا ونساء يصطفون في طوابير طويلة بمشاركة الجليكانات لاجل الحصول على خمسين لتر نفط فقط.

تقول ام مصطفى نقف امام محطة تعبئة الوقود منذ الساعة السادسة صباحا وهذه المرة الثانية ولكن دون جدوى لان اصحاب المحطة يوزعون النفط للبعض والبعض الآخر يخرج من الباب الخلفي ولا نعلم كيف واذا تكلم واعترض مواطن تأتي الاجابة محملة بالاهانات والسب والشتائم وجملة (اذا ما يعجبك اطلع) .!

ستار يبلغ من العمر خمسين عاما يقول كنا نأمل خيرا عند تسلمنا البطاقة الوقودية وان تصبح الامور اسهل واكثر مرونة وانسيابية في الحصول على مادة النفط ولكن المسألة كما هي ومازالت السوق السوداء تحتل المرتبة الاولى. وللعلم فقط ان محطة تعبئة الوقود لم تفتح ابوابها للمواطنين بالرغم من تجاوز الساعة الثامنة صباحا وحسب ما يقول احد الاشخاص الواقفين لحماية المحطة والذي رفض ذكر اسمه ان صهريج النفط (التريلة) لم تصل بعد الى المحطة ولايعلمون متى تصل واضاف الشخص نفسه احيانا الصهريج لا يأتي فيعود المواطنون ادراجهم وسط استيائهم وانتظارهم الطويل دون جدوى.

وسألنا شاباً يدعى احمد ولا يتجاوز عمره السبعة عشر عاما نريد ان نشتري بطاقة لاننا لا نملك بطاقة وقودية اجابنا لايوجد من يبيع انتظروا الشهر القادم لان بطاقة هذا الشهر (ايلول)و(تشرين الاول)لاتوجد حاليا بسبب توزيع مادة النفط بصورة مستمرة وغالبية البطاقات تم بيعها لاصحاب العربات والتناكر الصغيرة.

ولكن حسب ما يقال ونسمع انه لايسمح لاي شخص ان يستلم بالبطاقة الوقودية دون مقارنة اسمه المدون بها مع شهادة الجنسية وهذا ما ذكره لنا مسؤول في محطة وقود ساحة الطيران ويدعى محمد لايمكن تجهيز أي مواطن بمادة النفط او الغاز دون مقارنة اسمه مع الاسم المدون بالبطاقة الوقودية ولكن لانعتقد ان ذلك يحدث اذن كيف يتم تسلّم النفط ببطاقة بيعت من قبل صاحبها الشرعي !ولكن مازال اسلوب الاتفاق والتعاون مع البعض من اصحاب المحطات الوقودية وباعه النفط والغازيحتل الحيز الاول لإحداث ازمة وقودية.

لم تتجاوز الساعة الحادية عشرة صباحا عندما ذهبنا الى (محطة تعبئة ساحة الطيران) لنكون قرب المواطن وهو في محنة الطابور والانتظار الطويل لملء اربعة جليكانات بالنفط ولكن المسؤولين اجابونا ان توزيع مادة النفط قد انتهى لهذا اليوم ولنأتي غدا! وقبل وصولنا الى المحطة بدقائق انتهى التوزيع وبدورنا طلبنا لقاء المفتش المسؤول المخول من وزارة النفط اجابنا الواقفون امام باب المحطة: لانعرف ان كان موجوداً او لا واخبرنا شخص من داخل المحطة بان المفتش قد خرج قبل نصف ساعة. وعلق المواطن رعد الذي كان يروم مغادرة المحطة: كل يوم نحن على هذا الحال يوزعون كميات قليلة من مادة النفط وبعد مرور ساعة يقولون نفد النفط (خلص) لان الواقفين داخل اسوار المحطة ضعف عدد المواطنين الواقفين بالخارج وفي حال تجهيز مواطنين اثنين على البطاقة فان (التهريب) يكون اربعة اضعاف العدد وهذا يحدث امام انظار الجميع والمخول (المفتش) من وزارة النفط لايفعل شيئا سوى احتضان دفتر يسجل به وقت قدوم ومغادرة صهريج النفط!

نساء ورجال كبار في السن لم يكن حالهم افضل من السابقين والذين غلبهم التعب والجهد من طوال الانتظار .يقول ابو سلمان لماذا نضطر الى الوقوف منذ ساعات النهار الاولى دون جدوى.. المسؤولون هنا لايوزعون مادة النفط بالتساوي لان المعرفة تلعب دورها واصحاب (العربات) يقفون خلف المحطة وبعد ذهاب المواطنين ونحن نسكن في منطقة البتاويين ولم يكلف نفسه المجلس البلدي ويأتي لنا بالنفط مع العلم اننا نسمع ان المجلس البلدي مقرر له تسلم نصف كمية النفط المقررة ليتم توزيعها للمواطنين في مناطق سكناهم.

دور وزارة النفط

يقول المتحدث الاعلامي عاصم جهاد : فيما يخص عملية بيع وشراء البطاقة الوقودية من قبل بعض المواطنين فان الوزارة لاعلاقة لها بذلك، وهذا شيء يعود لهم ولا دخل لوزارة النفط بذلك وبرغم ذلك قدمنا العديد من البرامج الاعلامية والتلفزيونية لتوعية المواطن وافهامه دور وضرورة البطاقة الوقودية لمنع بيع النفط بالسوق السوداء وتعمل وزارة النفط بالتعاون مع المفتش العام وجهات رقابية اخرى متمثلة بالشرطة الوطنية الخاصة بحماية المحطات وملاحقة من يقوم ببيع النفط خارج محطات الوقود وان حدث تقصير من قبل اي محطة سوف ترفع تقارير الى الجهات المسؤولة لمعاقبتها حتى ان تطلب الامر اغلاقها وكل تجربة لابد من ان تواجه صعوبة في بداية الامر ولكن وزارة النفط تعمل دائما على توفير المنتجات الوقودية للمواطنين وبالسعر الرسمي.

محطة وقود السيدية

يقول مسؤول المحطة والذي رفض ذكر اسمه: سابقا كانت تأتي كل يوم ثلاث سيارات (صهاريج) مخصصة لنقل النفط الابيض ولكن بعد عدة اشهر اصبحت تأتي كل ثلاثة ايام سيارة واحدة سعة ٣٦٠٠٠ الف لتر نفط. ويوم الجمعة لا يأتي النفط وقد اثر ذلك كثيرا في انسيابية توزيع النفط للمواطن.

وعلق احد الموطنين ويدعى طالب ان المجلس البلدي لمنطقة السيدية يتقاضى اجور نقل ٢٠٠٠ دينار من المواطنين إضافة الى ان سعر خمسين نفط ابيض لايتعدى رسميا سبعة الاف دينار ولكن المجلس البلدي يتقاضى عشرة الاف دينار!.

الدكتورة خولة رئيسة لجنة الطاقة في مجلس محافظة بغداد تقول: ان اصدار البطاقة الوقودية جاء بدعم من مجلس محافظة بغداد بعد ترتيب الاجراءات الرسمية لإجراء المناقصة الخاصة بطبع البطاقة الوقودية بالاستناد والاعتماد على اسماء العوائل المسجلة ضمن البطاقة التموينية التابعة لوزارة التجارة والميزانية قد خصصت ضمن ميزانية الاقاليم الخاصة بمجلس محافظة بغداد. وفيما يخص شكاوى المواطنين فإن بعض المجالس البلدية تتقاضى اجور نقل من المواطنين وعلقت خولة بالقول، تعتبر مسألة احتساب اجور نقل من المواطنين من حق المجلس البلدي التابع لبعض المناطق السكنية ، وذلك بسبب ان سائق (الصهريج) المخصص لنقل النفط يكون من واجبه نقل النفط ومشتقاته الى المحطة الوقودية فقط اما في حالة نقل النفط الى المناطق السكنية هنا فيجب دفع اجور نقل من قبل المجلس البلدي وليس من المعقول، ان يتحمل المجلس البلدي وحده تلك الاجور.

واضافت خولة، ان مجلس محافظة بغداد قد وضع ارقام هواتف ، لخطوط ساخنة لرصد وتسجيل شكاوى المواطنين ، في حالة كشف فساد اداري ،يتمثل بتهريب وبيع المنتجات الوقودية خارج اسوار المحطات يعاقب عليها المخالف بقطع راتبه او فصله من وظيفته .ويكون ذلك بالتعاون ،بين مديرية توزيع مشتقات النفط، وقائد شرطة حماية (محطات تعبئة الوقود)وسوف يبدأ استخدام بطاقة الغاز المدرجة ضمن البطاقة الوقودية اعتبارا من ٢٠٠٨/١١/١بعد ان تبين ان بعض ضعفاء النفوس يهربون اسطوانات الغاز الى المحافظات الاخرى ما ادى ذلك الى رفع سعر اسطوانة الغاز في محافظة بغداد ويوميا هذه الجهات تتسلم تقارير ساعدتنا في السيطرة ولو جزئيا على منع تهريب وبيع المنتجات النفطية في السوق السوداء

وبالرغم من كل الاجراءات التي تتخذها وزارة النفط مازالت عمليات بيع النفط والغاز تتم في السوق السوداء مادام البعض من اصحاب المحطات يتعامل مع اصحاب العربات والجليكانات ومع الاسف المواطن يشجع ذلك ببيعه البطاقة الوقودية.

رفع تجاوزات الباعة المتجولين

الهموم أمنية والاعتراضات معيشية

بغداد/ سها الشيخلي

في ذروة نشاط السوق.. وفي يوم (العرفات) الموافق ٢٠٠٨/٨/٢٩ قامت (الجهات المسؤولة) برفع السقوف والهياكل الحديدية المغلفة بقماش الجادر والنايلون للسوق الشعبي المقام في باب المعظم .. والذي يعتاش منه الباعة المتجولون منذ اكثر من عقد من السنوات .. وكان سبب الرفع ذلك هو ان الباعة متجاوزون على الرصيف ويمنعون السابلة من المرور في الشارع .. وتعتبرهم تلك الجهات المسؤولة متجاوزين على القانون .. وان القانون يجب ان يحترم ويطبق على الجميع ولا مبرر للخروج عليه .. هذه حقائق مسلم بها ولا جدال حولها.. الا انها جاءت في وقت قوضت فيه آمال مجموعة من الناس الكسبة الذين يجدون في فترة العيد وما قبله فرصة للكسب الحلال .. وهم اصحاب عوائل سدت السبل في طريق حصولهم على عمل شريف يسدون به رمقهم في زمن انتشرت فيه البطالة وضاعت فيه الفرص في الحصول على عمل.

الباعة يشكون

يقول بائع الكتب الذي افترش الرصيف لبيع كتب قديمة واخرى مدرسية :- انا الذي اتحدث معك الآن (مهندس زراعي) سدت الابواب بوجهي .. وترينني ابيع الكتب على الرصيف .. ومع كل ذلك تطاردنا كل الجهات كوننا متجاوزين على القانون!

هذا الرجل الذي يضع (البيرية) على راسه ليتقي اشعة الشمس اللاهبة ما احوجنا اليه في واقعنا الزراعي المتردي ؟ انه طاقة مهدورة علينا الاخذ بيدها وانتشالها من الضياع .. بائع الملابس النسائية بعد ان تم رفع السقف عن بضاعته صار يعرضها هكذا في (الهواء الطلق) بعد ان علق بعضها على الحائط قال: - نحن بنظر الحكومة متجاوزون على القانون .. لذلك تم تهديم هذا السوق وسوف نغادره.. بائع ملابس آخر قائلاً:- جاءت سيارات عسكرية ورفعت السقوف و(الجنابر) كلها دون سابق انذار ولا حتى مهلة لرفع البضاعة التي تناثرت على الرصيف مع العلم اننا نبيع في هذا المكان منذ عشر سنوات وصارت لدينا مصالح وزبائن يقصدوننا لشراء ما يلزمهم ..

× من هؤلاء الزبائن؟

- انهم المارة وركاب الخطوط العديدة التي تقع قرب هذا السوق والسوق المقابل لنا وهو سوق الخضراوات. كما ان (كراج باب المعظم) قريب جدا منا اضافة الى الطلاب من الكليات لقريبة منها كليات مجمع باب المعظم ثم ان زوار مرضى مستشفى مدينة الطب يمرون من هنا ويشترون ما يلزم من هدايا وبضاعة متنوعة لهم .. بائع القرطاسية اعرب عن استنكاره هذه المفاجأة واصفا اياها بالمباغتة ودون سابق انذار وليس هناك من بديل غير هذه الرقعة الصغيرة من المكان الذي تعتاش عليه عوائل عديدة . ابو احمد بائع صابون قال: منذ سنوات أقف في عز البرد والحر أبيع الصابون للمارة من قاصدي كراج باب المعظم او الذاهبين الى الاعظمية والشعب والحسنية حتى عرف سوقنا هذا على صغره بانه سوق (المارة) ... صاحب محل لبيع القرطاسية بانواعها من اقلام جاف ودفاتر مدرسية وليفكس وفايلات بكل انواعها قال ان زبائنه هم الطلبة من الكليات المجاورة واعدادية التمريض ومعهد الطب الفني ... بائع ورد على جانب الرصيف علق قائلا: ان تصريف بضاعته اكثر من جيد ذلك لوجود كثافة كبيرة من المارة واغلبهم من الموظفين والطلبة .. واجمع الباعة الذين التقيناهم انهم سيتركون المكان بعد رفع المسقفات والمظلات .

الزبائن.. يتساءلون

وقف احد الزبائن الذي اعتاد ان يشتري صحيفته اليومية من بائع الصحف يسأل عن البائع وعندما علم بان البائع قد تم ترحيله قال (إنا لله وانا اليه راجعون) وواصل سيره.. احدى الفتيات وقفت هي الاخرى تسأل عن بائع الايشاربات النسائية (الحجاب) وعندما علمت انه قد غادر المكان قالت بأسف (حرامات) .. كانت لديه حجابات جميلة.

مدير عام بلدية الرصافة

هموم هؤلاء الناس الكسبة طرحناها على مدير عام بلدية الرصافة المهندس حاتم سلمان: لماذا تم رفع السقوف (الجنابر) للباعة المتجولين في باب المعظم بصورة مفاجئة كما قال الباعة .. نحن مع تنفيذ القانون ونعلم ان هؤلاء بنظر القانون متجاوزون على الرصيف والمارة ولكن لماذا لم يتم اخطارهم ؟ فقد تفاجأوا بدخول سيارات عسكرية وازالت السقوف والمناضد التي تحمل البضاعة المعروضة .. ولماذا قبل العيد بيوم واحد فقط ؟

اجاب سلمان: ليس بصورة مفاجئة فقد تم قبل يومين من ذلك رفع المحال الكائنة قبالة وزارة الصحة وكانت تلك المحال امتداداً لسوق باب المعظم فكيف يقول الباعة انهم تفاجأوا وهم يرو ن جيرانهم قد رحلوا؟ ان هذه المنطقة من المناطق الحساسة وقد شهدت اعمال عنف وتفجيرات عديدة كما انها تضم دوائر ومؤسسات عديدة وكان لابد من الحفاظ على امن وسلامة هذه المنطقة وكان هذا الاجراء أمنياً قد قامت به جهات مسؤولة على حفظ النظام وفرض القانون .. وهؤلاء الباعة متجاوزون على القانون وكان يجب ترحيلهم سواء اليوم او غدا .. علاوة على ان المنطقة تعرض بواسطة العربات الاطعمة المكشوفة وقد طلبت منا ادارة مستشفى مدينة الطب ازالة تلك الاكشاك بعد تفشي وباء الكوليرا اي ان الاجراءات كانت في مجملها امنية وصحية ..

× هناك مناطق عديدة تشهد مثل هذا السوق سواء في الباب الشرقي او بغداد الجديدة او البياع .

- سوف تزال كل تلك التجاوزات في كل مناطق بغداد ولسنا مسؤولين عن ايجاد محال لهم ... الظروف الامنية تتطلب ذلك .. ارجو ان يفهم اصحاب البسطيات ذلك.